



الهيئة العليا للمفاوضات
لشؤون الثورة والمصالحة السورية

بيان الهيئة العليا للمفاوضات

في اجتماعها الدوري يومي 13 و14 من شهر كانون الثاني (يناير) 2017

تعتبر الهيئة العليا للمفاوضات أن الهدنة الراهنة هي مطلب أساسي لوقف نزيف الدم السوري، وتمثل نجاحها خطوة مهمة نحو الحل السياسي وبناء الثقة، مع التشديد على ضرورة شمولها سائر الأراضي السورية، مع استثناء التنظيمات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة .

وتحذر الهيئة في الوقت ذاته من استمرار خروقات النظام والمليشيات الطائفية لهذه الهدنة في عدد من المواقع السورية وخاصة في وادي بردى والغوطة بريف دمشق .

كما تستنكر الهيئة استمرار هذه القوات في سياسات التهجير القسري ومحاولات تغيير البنية السكانية في سورية.

وتؤكد الهيئة في الوقت ذاته على تفاعلها الإيجابي مع أية مبادرة تسهم في حقن الدم السوري وتعزيز فرص الحل السياسي الذي يلبي مطالب الشعب السوري وتطلعاته لإنهاء مرحلة الاستبداد .

وتعبر عن ترحيبها بجهود الأمم المتحدة والدول الشقيقة والصديقة في هذا المجال.

كما تؤكد رغبةها في استئناف مفاوضات الحل السياسي بجنييف دون أية شروط مسبقة، مادامت هذه المفاوضات منطلقة من مرجعية بيان جنيف لعام 2012 والقرارات الدولية ذات الصلة، والتي رسمت مسار الحل السياسي .

وتؤكد الهيئة على ضرورة الحضور العربي والدولي في مفاوضات الحل السياسي، وبخاصة مجموعة الدول التي وقفت إلى جانب الشعب السوري في محنته الراهنة، مع التأكيد على أن أية مبادرة سياسية يجب أن تنطلق من أجندة واضحة وجدول زمني محدد، وتعمل على تشكيل وفدها المفاوض للجلسة المرتقبة .

وفيما يتعلق باللقاء المرتقب في أستانة، تؤكد الهيئة دعمها للوفد العسكري المفاوض واستعدادها لتقديم الدعم اللوجستي له، وتعبر عن أملها في أن يتمكن هذا اللقاء من ترسيخ الهدنة ومن بناء مرحلة الثقة عبر تنفيذ البنود 12 و13 و14 من قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015، وخاصة فيما يتعلق بفتح الحصار عن جميع المدن والبلدات المحاصرة وإدخال المساعدات وإطلاق سراح المعتقلين .

وتتمن الهيئة العليا للمفاوضات الجهود المبذولة لنجاح لقاء أستانة باعتبارها خطوة تمهيدية للجولة القادمة من المفاوضات السياسية التي أعلن السيد مستوفان ديمستورا عن استئنافها في الثامن من شهر فبراير القادم بجنييف، مؤكدة أن بحث المسار السياسي هو مسؤولية دولية يجب أن تتم تحت مظلة الأمم المتحدة وبإشرافها الكامل، وأن تسير وفق المرجعيات القانونية المتمثلة في بيان جنيف والقرارات الأسمية ذات الصلة.

وتعلن الهيئة في الوقت نفسه متابعة العمل لمحاسبة جميع المتورطين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وتدعو إلى متابعة العمل بتقرير المحققين الدوليين الذين أوصوا بمحاسبة بشار الأسد بصفته المسؤول المباشر عن إعطاء الأوامر بقصف الشعب السوري بالأسلحة الكيماوية ومحاكمته.

اللوجستي له، معربة عن أملها في أن يتمكن هذا اللقاء من ترسيخ الهدنة وبناء مرحلة الثقة خصوصاً فيما يتعلق بفك الحصار عن جميع المدن والبلدات المحاصرة وإدخال المساعدات وإطلاق المعتقلين.

موضحة أنها تعتبر الهدنة مطلباً أساسياً لوقف نزيف الشعب السوري، حيث يمثل نجاحها خطوة مهمة نحو نجاح الحل السياسي وبناء الثقة، محذرة في الوقت ذاته من استمرار خروقات النظام والمليشيات الطائفية الداعمة له للهدنة في عدة مناطق في سوريا، خاصة في وادي بردى والغوطة بريف دمشق.

كما ثمنت الهيئة الجهود المبذولة لنجاح لقاء الآستانة باعتباره خطوة تمهيدية للجولة القادمة من المفاوضات السياسية التي أعلن ديمستورا عن استئنافها في الثامن من فبراير/ شباط القادم. مؤكدة أن بحث المسار السياسي هو مسؤولية دولية يجب أن تتم تحت مظلة الأمم المتحدة وإشرافها الكامل. وأن تسير وفق المرجعيات القانونية المتمثلة في بيان جنيف والقرارات الأممية ذات الصلة.

وأكد البيان على أن الهيئة لا تزال تتابع عملها لمحاسبة جميع المتورطين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وتدعو إلى العمل بتقرير المحققين الدوليين الذين أوصوا بمحاسبة بشار الأسد بصفته المسؤول المباشر عن إعطاء الأوامر بقصف الشعب السوري بالأسلحة الكيماوية، ومحاكمته.

صورة البيان:



المصادر: